حلمي الحجار كتاب و"محكمة"

"القضية المقضية" أبلغ

– ٢ –

في التقييم الادبي والفكري ثلاثة اركان اساسية هي، العرض والتحليل والنقد. فاذا كنا عرضنا الكتاب: "القانون القضائي الخاص" للدكتور حلمي الحجار في الجلسة الاولى، فاننا نحلله في هذه الجلسة. على ان نعود فننتقده في الجلسة اللاحقة. والمحكمة كالسابق من صيدون رئيسا وعيسى حمدان ممثلا للنيابة العامة، والناسك ممثلا لجمعية الرفق بالابرياء و"سعيد" نيابة عن الشعب اللبناني. واعطى رئيس المحكمة الكلام للناسك المتنسك تحت شجرة اللوز في الغينة لعرض الكتاب. فنفض الناسك عن خياله غبار السنين وانبرى جديدا متجددا كالربيع وقال محللا:

هنا على قدم الاله بعل في الغينة سجد العدل على ركبتيه متعبدا للاله ايل واولاده الالهة السبعين من زوجته اشيرا ام الالهة. هنا سجل الاله ايل شعار العدل بالآية الكريمة: "ازرعوا الارض بالمحبة وارووها بماء السلام، فباسم العدل محبة وسلاما، نحلل كتاب الدكتور الحجار، ونطلب الى الاخ "سعيد" ممثل الشعب اللبناني التعس ان ينتقده بمحبة وسلام ايضا.

لنقل، بادىء بدء، ان للعدل مفهوما اجتماعيا، ثلاث مدارس: المدرسة الشيوعية وغايتها المساواة في الفقر وهي تقوم على النص المتحجر والحزب الواحد، والمدرسة التيوقراطية وهي تعتمد ايضا الفئة الواحدة والنص المتحجر لاستعباد الامم والشعوب والطوائف الاخرى، فالمدرسة الديموقراطية التي تعتمد العلم وشرعة حقوق الانسان لتوزيع العدل على الناس... فماذا عن القانون اللبناني في هذا الخضم الهياج المتلاطم الامواج؟

لبنان والديموقراطية توأمان – ولدا معا – الا ان الله ابتلاهما اخيرا. وبتعبير آخر: بالقوانين اللبنانية "سلاطة" عسل مع بصل وثوم. و"القانون القضائي الخاص" موضوع مؤلف الدكتور الحجار، كيف هو؟

ان ما في "القانون القضائي الخاص" من علمنة وعلم وشرعة لحقوق الانسان انما يدل على الاصالة الديموقراطية اللبنانية. اما الذي فيه من خروج عن المألوف مرارا كثيرة لا "باسم الشعب اللبناني" فانما يدل على حالة مرضية استحال على الدكتور الحجار معالجتها.

وقد يؤخذ على المؤلف في كتابه "القانون القضائي الخاص" انه لم يكن مجددا فيه حتى انه، على العكس، كان يتجنب الخوض في التجديد كلما طرأت الحاجة. وعذره، معلما في الجامعة وقاضيا في قصر العدل، انه يشرح القانون ويطبقه ولا يثور عليه. الا ان تحليل الكتاب تحليلا علميا يطلع علينا بثلاثة توائم حيث للمعاناة مكان رفيع: الترجمة، ودستورية القوانين، والمقارنة. فماذا عن كل من هذه التوائم في الكتاب؟

النائب العام عيسى حمدان مقاطعا: ان النيابة العامة تحذر هذا الناسك المتفلسف من نزعته الفينيقية في تحليله لكتاب الحجار. وليكن معلوما لديه ان الدكتور الحجار – وهو مسلم سني من شحيم – مؤلف اصيل لا مترجم.

الناسك غاضبا: وليكن معلوما لدى النائب العام السيد حمدان ان عائلة الحجار مجمع حضاري لا طائفي: فالنائب السابق عصام الحجار، وعالم الآثار الدكتور جوزف الحجار، والقاضي المجتهد انور الحجار وسواهم من الحجارين علمانيون لا طائفيون بدليل ان واحدا منهم رؤساء وعلماء وفلاسفة ومسؤولين لا يحمل في عنقه دما بريئا. فبناء عليه نطلب الى رئاسة المحكمة الكريمة ان يضبط حضرة النائب العام السيد حمدان لسانه. هل هذا مفهوم؟ فهاج النائب العام وعلا الصراخ ولم يهدأ الا على مطرقة الرئيس صيدون: ان اصمتوا. فعم الصمت.

الناسك متابعا: اننا لا ندري سببا لهياج حضرة النائب العام! فماذا يضير المؤلف ان يكون مترجما؟ هذه البلاد، من الخليج الى المحيط، التي رزحت تحت وطأة النير العثماني، ماذا ترك لها العثمانيون من حضارة سحابة اربعة قرون ونيف؟ أجل ماذا ترك العثمانيون من حضارة في لبنان حتى يعتمده الدكتور الحجار في كتابه "القانون القضائي الخاص"؟ ان ما في القانون اللبناني، والحق يقال، من اصالة انما مرده الى هذه الامة اللبنانية العريقة بامجادها الديموقراطية والحضارية. واما ما فيه من قواعد التكتيك والاستراتيجية فانما هو مترجم عن الديموقراطيات العلمانية ولاسيما الفرنسية منها. نعني بذلك ان الدكتور الحجار في "كتابه – الدليل" كان مترجما، حتى ان القانون الذي شرحه والمعروف قديما باسم "اصول المحاكمات المدنية" انما هو مترجم عن الفرنسية ايضا.

والسؤال الآن هو: ماذا عن الترجمة؟ وهل كتب للدكتور الحجار التوفيق فيها، اي في الترجمة، او الفشل؟ حاول المؤلف ان يضفي على الترجمة بيانا عربيا، وان على ركاكة لغوية بعض الاحيان، الا انه ما كان الا العالم القانوني في ترجمة مفردات القانون ومعانيها من الفرنسية الى العربية حتى انه ما كان ليرضى بمفهوم القانون اللبناني لمعنى الكلمة الفرنسية بل انه راح يقابل ترجمة الكلمة ومفهومها بالقوانين الاخرى العربية منها وغير العربية كالمصرية والانكليزية واللاتينية وسواها: فعبارة «La cause jugée» مثلا ترجمها الشارع اللبناني: "القضية المحكوم بها قضائيا" فاتى المؤلف الدكتور الحجار وترجمها بقوله: انها "القضية المقضية". وغني عن البيان ان ترجمة الدكتور الحجار لهذا المفهوم ابلغ من ترجمة الشارع واجمل جرسا عربيا... وقس على ذلك. حتى ان الدكتور الحجار نفسه كان فخورا بان يقتدي الشارع اللبناني بآثار الامم المتحضرة العظيمة كالامة الفرنسية، الامم التي تعتمد العلم وشرعة حقوق الانسان والمجتمع الحي مصادر وحيدة للقواعد القانونية. ثم الا يذكر حضرة النائب العام ان الحضارة العربية عينها اعتمدت الترجمات والتراجم في انتقالها من عالم البداوة الى العالم المتحضر؟ لماذا حضرة النائب العام يرتضي للعرب ما لا يرتضيه للبنان؟ قف: ان ما يدور حول الانسان وشرعته انساني وعام وشامل، وما يدور حول طواحين الطائفية والتعصب الطائفي محلي وعابر، ولن يكون لبنان الا عالميا نكاية في حضرة النائب العام الاستاذ حمدان، حتى لو تخلى بذلك عما يعتبره المتدينون مقدسات لا تمس. فالمقدس ما يجمع الناس ولا يفرق. فالاديان مقدسة وانتقلت قيمها الى شرعة الامم المتحدة ولم يبق عند المتعصبين مما يتعصبون له سوى قشور الدين، ونحن ما كنا الا في لباب الحضارة حتى ولو كانت مترجمة. هل هذا معلوم؟

صيدون، رئيس المحكمة: نعم، يا استاذ، هذا معلوم. ثم ماذا عن دستورية القوانين.

الناسك ممثل جمعية الرفق بالابرياء: نعم: "دستورة القوانين"، حللها المؤلف كاحسن ما يكون التحليل. وموجز ما يقال في ذلك ان مهمة القاضي عند تناقض النصوص تقتصر على تطبيق الاعلى منها واهمال الادنى، لا ابطال النص الادنى المتناقض من الاعلى. ولنترك القول بهذا المعنى للدكتور الحجار: "كانت المادة الثانية من قانون اصول المحاكمات المدنية القديم تنص على: ("لا يجوز للمحاكم النظر في صحة اعمال السلطة الاشتراعية سواء أكان من جهة انطباق القوانين على الدستور ام من جهة انطباق المعاهدات السياسية على قواعد القانون الدولي العام"، فجاء القانون الجديد واستبدل بالنص القديم النص: "على المحاكم ان تتقيد بمبدأ تسلسل القواعد". وذلك يعني ان نص المادة الثانية الجديدة يوجب على المحاكم ويعطيها الحق في الوقت عينه، عندما يدلى امامها بقاعدتين قانونيتين متعارضتين، ان تطبق القاعدة الاعلى مرتبة وتهمل القاعدة الادنى دون ان تعلن بطلانها... فاذا افترضنا ان قانونا صدر عن البرلمان يجيز للشرطة توقيف شخص احتياطيا في حين ان نص الدستور ترك هذا الامر للقاضي فان مسألة انطباق هذا القانون او عدم انطباقه على احكام الدستور عمل قضائي صرف وليس فيه افتئات على السلطة التشريعية" – (كذا في كتاب "القانون القضائي الخاص" للدكتور الحجار، ص ٢٣٠ و٢٣١). والآن السؤال هو: اذا كان الدستور كرس الحريات وفيها حرية المعتقد والزواج فماذا اذا اقدمت مسلمة على الزواج بمسيحي او يهودي في حين ان قانونها الشخصي المسلم يحرم عليها هذا الزواج؟ وبتعبير آخر: هل قوانين الاحوال الشخصية أعلى مرتبة من الدستور؟ لم يتصد الدكتور الحجار لذلك رغبة او رهبة. انما نحن نتصدى له، فنجزم بان نص الدستور فوق النصوص الطائفية. واطار ذلك العلمنة الكاملة الشاملة، طال الزمن ام قصر، نكاية في المتعصبين الذين يتحملون ما يراق من دماء الابرياء الزكية. وبتعبير آخر: عندما حان للمؤلف ان يثور عض لسانه ولاذ بالصمت كالزوج الذي احب المحبوبة ولازمها سنوات ايام الخطبة وهرب منها ليلة الدخلة...

النائب العام: على المحكمة الكريمة ان تضبط لسان هذا الناسك المتستر بصمت الكهوف والوديان... وبعد: نحن في جلسة تحليل لكتاب الدكتور ام في حفلة عربدة؟

رئيس المحكمة صيدون: ثم ماذا، يا استاذ، عما وعدتنا به من "المقارنة" اسلوبا اعتنقه الدكتور الحجار في كتابه "القانون القضائي الخاص"؟

الناسك ممثل جمعية الرفق بالابرياء: حسب المؤلف الدكتور الحجار جهدا انه اعتمد في دراسته اكثر من اربعين مرجعا لبنانيا وعربيا واعجميا وفيها: ادوار عيد، احمد ابو الوفا، محمد علي راتب، جرجس سلوان، عبد الرزاق السنهوري، مارسال سيوفي، هشام صادق، يوسف جبران، خليل جريج، روبير غانم، (...)، جاك بوري، ارنست فاي، جلاسون ورفيقاه، ريته مورال (...) وسواهم حتى اكتمال العدد بالاربعين. فهل، بعد، من جهد مشكور اكثرمما بذله الدكتور الحجار من جهد في مقابلة موضوعه ومقارنته بسواه مما اشترك واياه في هذا الباب من القانون؟ واللافت للنظر في مضمار المقارنة ان هذه المراجع جميعها على شموليتها وابعادها الحضارية لم تكن لتحرك في المؤلف الدكتور الحجار الا قيد انملة في مضمار "النية القضائية". وهذا يعني ان دور القاضي في مؤلف الدكتور الحجار "القانون القضائي الخاص" كان أشبه شيء بدور الكومبيوتر في المعادلة. فاذا كان ذلك صحيحا فاننا نبشر القضاة بحلول الكومبيوتر محلهم كما هي عليه الحال مع الاطباء في التشخيص ووصف الدواء...

هنا خطرت الصبية الشقراء للأخ "سعيد" فاعتذر وقال: لي "نية القاضي" في الجلسة القادمة. فالى اللقاء... وطار خلفها والحياة ملء بردتيه...

المحامي جورج كساب

(★ يتبع)

"تحقيق في مجزرة" عن الدار التقدمية

اصدرت جريدة "الانباء" مع الدار التقدمية للطباعة والنشر والترجمة، كتاب امنيون كابليوك مترجما عن الفرنسية الى العربية بعنوان "تحقيق في مجزرة – من انتخاب بشير الجميل الى اغتياله الى مجازر صبرا وشاتيلا في ١٨١ صفحة من القطع الوسط والثمن ٢٠ ليرة. وفيه جزء مصور.

محتوياته ثلاثة ابواب، اولا "الكتاب" وفيه: "توضيح من المؤلف، عملية الدماغ الحديدي، الاربعاء ١٥ ايلول: اسرائيل تحتل عاصمة عربية، الخميس ١٦ ايلول: الدخول الى المخيمات، الجمعة ١٧ ايلول: يوم الجمعة الاسود، السبت ١٨ ايلول: في هذه العمليات لا يؤخذ اسرى، الاحد ١٩ ايلول: غرباء يقتلون غرباء، الاثنين ٢٠ ايلول: جريمة حرب في بيروت". ثم "وثائق": النواقص والثغرات في التحقيق الاسرائيلي في مجازر صبرا وشاتيلا، وثيقة تكمل الكتاب، نص الوثيقة كتائبي يعترف". ثم "صور وثائقية": خريطة مخيمي صبرا وشاتيلا، صور المجازر".

وتعريف من الناشر: "هذا الكتاب بمجمله يعتبر وثيقة دامغة تكشف حقيقة ما جرى خلال تنفيذ اسرائيل والكتائب لمجازر صبرا وشاتيلا. وهو الترجمة العربية لما وضعه الصحافي اليهودي امنيون كابليوك من تحقيقات عن تلك المجازر ساعة بساعة ويوما بيوم. الى جانب وثائق اضفناها الى الكتاب، وصور، جاءت كلها لتشكل وثيقة فعلية تشير بوضوح الى منفذي مجازر ايلول ٨٢ ضد المدنيين من فلسطينيين ولبنانيين من مخيمي صبرا وشاتيلا في ضواحي بيروت الجنوبية (...)".

كتاب لمحسن ابرهيم "آفاق العمل الوطني"

عن "بيروت المساء" صدر "آفاق العمل الوطني" الكتاب الثالث لمحسن ابرهيم الامين العام لمنظمة العمل الشيوعي في لبنان. في ١٧٨ صفحة من القطع الوسط والثمن ١٠ ليرات. وسبقه للمؤلف: "الحرب وتجربة الحركة الوطنية اللبنانية"، ثم "قضايا نظرية وسياسية بعد الحرب"، خلال ١٩٨٣ – ١٩٨٤.

الجديد في اربعة فصول: "الاول، نظرة سريعة الى التراث: فكرة الطبقة العاملة وهموم الوطن، كمال جنبلاط: الغائب الحاضر ومعه مشروعه الوطني، الحكي في "الصيغة اللبنانية"، عن تعريف الازمة اللبنانية مجددا. الثاني، دعوة الى استنهاض تيار الحركة الوطنية: نص ندوة "البوريفاج" في ٥ حزيران ١٩٨٤. الثالث، الهجوم المعاكس على الساحة اللبنانية: قراءة واقعية للمنجزات الوطنية، مهمات المواجهة الوطنية لتحالف اميركا واسرائيل والفاشية، المعالجة المفقودة لقضايا العمل الوطني، الاطر الجبهوية المطلوبة لتنظيم العمل الوطني، وسائل استنهاض تيار الحركة الوطنية اللبنانية، نظرة متجددة الى المقاومة الوطنية واقتراحات حول العمل الوطني الجنوبي، الجبهة العريضة او جبهة "الجبهات" الوطنية. الرابع، الهجوم المعاكس على الساحة العربية: الاستهدافات والبوابات الراهنة للخطة الاميركية، في سبيل معالجة جادة لمعضلات الحلقة الفلسطينية، اشكالية الثورة الفلسطينية بعد خروجها من بيروت، كيف تواجه الثورة الفلسطينية ازمتها الراهنة؟، لا بديل من كتلة وطنية عربية رسمية متماسكة، آفاق التضامن العربي في ظرفه الراهن، حركة التحرر الوطني العربي بين مرحلتين".

كتيب لنايف حواتمة

صدر لنايف حواتمة في منشورات شركة ت. هـ. ع. للنشر – نيقوسيا، كتيب "ازمة منظمة التحرير الفلسطينية: تحليل ونقد للجذور والحلول". في ١٢٢ صفحة والثمن ٥ ليرات.

● وفي منشورات "الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين" صدر كتيب "صوت الوطن المحتل: اجماع وطني على تأييد اتفاق عدن – الجزائر". في ٩٥ صفحة والثمن ٣ ليرات.

"الفصول"، العدد ١٣

صدر العدد الرقم ١٣ – ١٩٨٤ من مجلة "الفصول، اللبنانية"، غلافه لوحة من بيار صادق، وهنا الفهرس:

"مشكلة لبنان وغده (ادوار حنين)، لبنان والكتاب المقدس (الاب منصور لبكي)، ذكرى مغمورة – الذكرى المئوية الاولى لوفاة اديب اسحاق (فؤاد افرام البستاني)، الميثاق الجديد من ميثاق الاستقلال الى ميثاق الاذعان (جورج سكاف)، ترسخ الشعب في ذاته يولد رسالته سر التراث اللبناني (فاضل سعيد عقل)، تراث – القرية اللبنانية خرافات ومعتقدات (انيس فريحة)، المدرسة المارونية الرومانية في يوبيلها المئوي الرابع (الاب اغناطيوس سعادة)، علاقة اللبناني القديم بارضه (حارث البستاني)، النسك والمعرفة الى روح القديس شربل (نديم نعيمه)، تاريخ – التعايش اللبناني على محك التاريخ (جورج مصروعه)، عيد القديس يوحنا مارون ومجمع حلب ١٧٦٥ (الاباتي بطرس فهد)، الرحالة الاجانب الى بلاد الموارنة (كميل افرام البستاني)، اوراق من الحرب في لبنان (انطوان خويري)، وجوه لبنانية – جواد بولس في شخصيته ومذاهبه الحياتية الشتى (سيمون عواد)، قصة – القرينة (توفيق يوسف عواد)، الجيار (اميلي نصرالله)، خواطر – لا تفقدوا اندلس الحرية (سيمون عواد)، من ذكريات المأساة: ارضي المحروقة (جميل جبر)، موجة كتب علمية تغزو الغرب. (نازك باسيلا)، مستقبليات – الاكتشافات والاختراعات الحديثة (انطوان صقر)، فصليات – الموقف (ادوار حنين)، احوال واقوال، الخزانة اللبنانية – مستندات تاريخية في شأن بعض الشهداء الموارنة، الجبهة اللبنانية – اصرار على الحل السلمي، المعلمون المتعاقدون، الى اللقاء".